

تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر رهان المرحلة لتحقيق إقلاع اقتصادي في ظل إرهابات الأزمات العالمية الراهنة.

د.خديجة ردة	د.إبراهيم شيخ التهامي*
جامعة الجبلاي بونعامة خميس مليانة-الجزائر-	جامعة الجبلاي بونعامة خميس مليانة-الجزائر-
k.redda@univ-dbkm.dz	b.chikh-tohami@univ-dbkm.dz
الملتقى الوطني "تعزيز مناخ الاستثمار في الجزائر كمدخل للإقلاع الاقتصادي"	

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه الجزائر في مسيرتها نحو تحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل الظروف الجيواستراتيجية التي يشهدها العالم، والتي تجعل من الصعب تحقيق السيادة الغذائية المباشرة، والتي لن تتحقق إلا عبر مراحل ومجموعة من التدابير والاستثمارات والحوافز التي من شأنها أن تساهم جميعها في هذا الاتجاه.

ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن النهوض بالقطاع الزراعي يعد أولوية قصوى من شأنها تعزيز الأمن الغذائي الوطني وتعزيز التنوع الاقتصادي للخروج من التبعية النفطية. وفي هذا السياق نجد أن الجزائر تمتلك من الإمكانيات والمؤهلات التي تساعد على تحقيق أمنها الغذائي إذا توفرت الإرادة السياسية الجادة والسياسات الزراعية الصلبة لإصلاح مشاكل القطاع.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التنوع الاقتصادي، الاكتفاء الذاتي، القطاع الفلاحي.

Abstract : This research paper aims to shed light on the most important challenges facing Algeria in its path towards achieving food security, especially in light of the geostrategic conditions the world is witnessing, which make it difficult to achieve direct food sovereignty, which will only be achieved through stages and a set of measures, investments and incentives that All of them would contribute to this trend.

Among the results reached is that the advancement of the agricultural sector is a top priority that will enhance national food security and promote economic diversification to get out of oil dependency. In this context, we find that Algeria possesses the capabilities and qualifications that will help it achieve its food security if

serious political will and solid agricultural policies are available to fix the sector's problems..

Keywords: food security, Economic diversification , self-sufficiency, the agricultural sector.

مقدمة.

عملت الأزمات الأخيرة على تحفيز الكثير من الدول وبخاصة منها العربية والتي من بينها الجزائر إلى تعزيز استقلالها الغذائي لمواجهة النقص المتوقع في إمداداتها من الغذاء خاصة القمح، ولكن وعلى الرغم من بعض المبادرات المشجعة فإن التحديات الحالية تجعل السيادة الغذائية الآنية شبه مستحيلة بل عليها أن تتحقق عبر مراحل وجملته من الاجراءات والاستثمارات والتحفيزات التي من شأنها أن تصب كلها في هذا التوجه.

يجدر الإشارة إلى أنه حققت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا في مجال الأمن الغذائي في آخر تصنيف لبرنامج الأمن الغذائي التابع للأمم المتحدة، وقد وضعها هذا الإنجاز في الخانة الزرقاء في نفس المستوى مع أقوى دول العالم، ووصف خبراء هذه الأخيرة بأنها إنجاز مرجعين ذلك إلى دور الزراعة في دعم اقتصاد البلاد الباحث في الفترة الأخيرة عن فرص جديدة لتنويع مداخيل الدولة، وصنف التقرير الجزائر ضمن فئة البلدان التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية عن 2.5 % من العدد الإجمالي للسكان وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2020، وبالتالي فإن الجزائر مصنفة في نفس فئة غالبية البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، كندا، الصين، روسيا، البرازيل وأستراليا.

إشكالية الدراسة.

تراهن الجزائر على تشجيع الفلاحة الذكية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال إعطاء أهمية كبيرة للبحث العلمي المتخصص في مجال الزراعة وتحفيز الشباب على الانخراط في البرامج ذات الطابع الفلاحي، وفي ظل استمرار الجدل حول ارتفاع أسعار المواد الغذائية تصب الاستراتيجية الاقتصادية في سياق دعم الفلاحة المحلية، لاسيما في المناطق الصحراوية مع تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع مصغرة لتوفير المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها المواطن يوميا، كما أن قضية الأمن الغذائي ليست قضية فلاحية محضة فحسب وإنما تتعداها إلى قضية ضمان إمداد المخزونات الاستراتيجية للبلد.

وتأسيسا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل جهود الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي بغرض تحقيق الأمن الغذائي

وتعزيز التنوع الاقتصادي؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

I- المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي.

II- مقومات الأمن الغذائي.

III- تشخيص حالة الأمن الغذائي على مستوى العالم.

IV- واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

V- ترتيب الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي لعام 2021.

VI- تحديات ورهانات تحقيق الأمن الغذائي الجزائري.

I- المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي.

1. الأمن الغذائي

يُنظر للأمن الغذائي من الزاوية الدولية حسب ما حددته منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) بأنه: "القدرة على توفير مخزون احتياطي عالمي من السلع الغذائية مع ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم، وعلى النقيض من ذلك عندما يُنظر إلى الأمن الغذائي على المستوى القطري يعرف على أنه: "قدرة الدولة أو مجموعة الدول على تحقيق الاكتفاء الغذائي من السلع الغذائية عبر انتاجها محليا دون الاعتماد على الخارج في الحصول على جزء من احتياجاتها أو الحصول عليها بصفة كلية¹.

أما خبراء المجموعة الأوروبية فيرون بأن الامن الغذائي هو عمل يهدف الى اختفاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية، وفي هذا الإطار يرون ان هناك نمطين من الأمن الغذائي يسودان نتيجة القصور في المواد الزراعية وهما:2

¹ - حسين سلمان جاسم البغدادي، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وامكانات تحقيقه، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، جامعة القادسية، 2014، ص: 170.

² - سالم توفيق النجفي، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي والفرق في الوطن العربي، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص: 16.

- الأمن الغذائي المزمن ويسود في العديد من الدول النامية، وهذا النمط يرافقه تدني في القدرات الشرائية للسكان.
- الأمن الغذائي المؤقت ويسود في المجتمعات التي تتعرض اتجاهات معدل استهلاك أفرادها إلى تقلبات واسعة خاصة للأفراد منخفضي الدخل، وكذلك قد يأتي من التقلبات التي تحدث في أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية وما يرتبط بها من تقلبات في الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع.

2. اللاأمن الغذائي

إن مصطلح اللاأمن الغذائي ينتج نتيجة مجموعة من الصدمات التي قد تمس مجموعة من القنوات ومثالها صدمات الإنتاج التي تنتج نتيجة فقدان المحاصيل الغذائية أو عدم كفايتها، صدمات العمل مثل فقدان الوظائف، صدمات التحويلات بسبب انهيار نظام الرعاية الاجتماعية الناتج عن الانكماش الاقتصادي والذي يمس مداخيل الأسر وتقع في مخاطر اللاأمن الغذائي³

3. الاكتفاء الذاتي

يشير مفهوم الاكتفاء الذاتي في الغالب إلى قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، كما يقصد به أن يعتمد بلد ما على إمكانياته الخاصة للحصول على احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، بهدف التقليل من مستوى التبعية السياسية والاقتصادية للدول الأخرى، وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في قراراته ومواقفه الدولية والداخلية.⁴

³ - بن عيسى كمال الدين، كبري فتيحة، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، 2018 ص: 139.

⁴ - هاجر خللفة، الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 4، العدد 2، جامعة عنابة، 2017، ص: 14

كما يعرف الاكتفاء الذاتي على أنه قدرة المجتمع المحلي على إنتاج جميع الاحتياجات الغذائية بالاعتماد على المعطيات المحلية؛ كالموارد والإمكانات المحلية والاستغناء بشكل كامل عن أي استيراد خارج لأي من هذه الموارد أو المنتجات.⁵

إن الاكتفاء الذاتي لا يعني بأي حال من الأحوال وقف أو قطع التبادل التجاري مع الدول الأخرى، وإنما إعداد وتأمين شروط وظروف داخلية وطنية لتحقيق ربح أعلى للتبادل الاقتصادي عبر قنوات تقسيم العمل الدولي وذلك رغبة منه في تنمية الإنتاج المحلي كمياً ونوعياً، عبر تحقيق مستوى إشباع نوعي وكمي لاحتياجات المواطنين الاستهلاكية والاستثمارية.⁶

ويمكن التعبير عن درجة الاكتفاء الذاتي بالعلاقة التالية: درجة الاكتفاء الذاتي

$$= \frac{\text{المحلي الإنتاج}}{\text{للإستهلاك المتاح}} * 100$$

4. الفجوة الغذائية

تشير الفجوة الغذائية إلى مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، وهي مقياس لمدى المشكلة التي يواجهها البلد، وهي تتمثل في الفرق بين الإنتاج المحلي والطلب الإجمالي من الغذاء، على أن يتم تغطية مقدار العجز عن طريق الاستيراد.

ويمكن التمييز بين نوعين من الفجوة، فجوة غذائية ظاهرية وأخرى حقيقية.⁷

• الفجوة الغذائية الحقيقية: وهي التي تعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعاً، بمعنى

الفرق بين المتطلبات الأساسية من الأسعار الحرارية والأسعار الحرارية الفعلية؛

• الفجوة الغذائية الظاهرية: تتمثل في القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر

خارجية لاستكمال احتياجات بلد ما من الغذاء.

II- مقومات الأمن الغذائي.

اقترحت المنظمة العالمية للصحة ثلاثة مرتكزات رئيسية لتجسيد الأمن الغذائي والمتمثلة في:

⁵ - محمد صالح حاتم، الفرق بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، مقال متاح على الموقع:

<https://althawrah.ye/archives/706250>، تاريخ الاطلاع، 2022/09/25.

⁶ - هاجر خلافة، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

⁷ - عبد الغفور أحمد، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2008، ص: 157.

- 1- وفرة السلع الغذائية: في هذه المرحلة تنصب الجهود على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي وبالتالي فلا داعي إلى الأخذ بعين الاعتبار جودة السلع المقدمة.
- 2- إمكانية الحصول على الغذاء بشكل دائم: وتعني مدى تمتع الأفراد والأسر بدخل أو موارد أخرى، وقدرة شرائية كافية لشراء الغذاء المناسب عالي الجودة.
- 3- استغلال الغذاء: أي التركيز على الغذاء الذي يتناوله الفرد إلى جانب كميته، فلا يحقق الغذاء النتيجة المرجوة منه إلا عندما يكون متنوعا، بحيث يشمل العناصر الغذائية المطلوبة جميعا؛
- 4- استقرار الغذاء: لا يمكن الوصول للامن الغذائي دون استقراره، ويُعد تقلب الأسعار الغذائية الأساسية وعدم الاستقرار السياسي والبطالة من أهم العوامل التي تُقوّض استقرار الأمن الغذائي.

III- تشخيص حالة الأمن الغذائي على مستوى العالم.

هناك دوافع عديدة ورئيسية ساهمت وبفترة ليست بالقصيرة قبل تفشي جائحة كوفيد-19، إلى خروج العالم عن المسار الصحيح للقضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030. وبات تحقيق هذا الهدف أمراً أصعب بكثير جراء هذه الجائحة والتدابير ذات الصلة المتخذة بهدف احتوائها. كما أنها سلّطت الضوء على الحاجة إلى التمعّن في التفكير في كيفية معالجة الدوافع الرئيسية الكامنة وراء حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي نشهدها حالياً في العالم، معالجة أفضل.

حيث أنه وبحلول سنة 2020 حدثت انتكاسة غير مسبوقة في الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع، إضافة إلى ذلك، تباطأت وتيرة التقدم المحرز في الحد من سوء التغذية تباطؤاً شديداً. وفي هذا الإطار، يشير تقرير الأمم المتحدة الصادر شهر جويلية من سنة 2022 إلى ارتفاع عدد الأشخاص المتضررين من الجوع على مستوى العالم إلى ما يصل إلى 828 مليون شخص في عام 2021، وفقاً لتقرير للأمم المتحدة يقدّم أدلة جديدة على أن العالم يتحرك في الاتجاه المعاكس مبتعداً عن هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على جميع أشكال الجوع وانعدام الأمن

الغذائي وسوء التغذية مع حلول عام 2030، وهو الموعد الذي يفترض أن تتحقق فيه أهداف التنمية المستدامة.

كما بين التقرير المعني إلى تأثر ما يصل إلى 828 مليون شخص بالجوع في عام 2021 أي بزيادة 46 مليون شخص أكثر من العام السابق، و150 مليون شخص أكثر من عام 2019. بعد أن بقيت نسبة الأشخاص المتضررين من الجوع دون تغيير نسبيا منذ عام 2015، قفزت في عام 2020 واستمرت في الارتفاع في عام 2021، لتصل إلى 9.8 في المائة من سكان العالم. هذا بالمقارنة مع 8 في المائة في 2019 و9.3 في المائة في 2020.

كان حوالي 2.3 مليار شخص في العالم (29.3 في المائة) يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد في عام 2021 – 350 مليونا مقارنة بما كان الوضع عليه قبل تفشي الجائحة. وواجه ما يقرب من 924 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي بمستويات حادة بزيادة قدرها 207 مليون شخص في غضون عامين⁸.

استمرت الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي في الارتفاع في عام 2021 – عانت 31.9 في المائة من النساء في العالم من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد، مقارنة بـ 27.6 في المائة من الرجال – فجوة تزيد عن أربع نقاط مئوية مقارنة بثلاث نقاط مئوية في عام 2020.

لم يتمكن ما يقرب من 3.1 مليار شخص من تحمّل تكاليف نظام غذائي صحي في عام 2020، بزيادة 112 مليون شخص عن عام 2019، مما يعكس آثار التضخم في أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية الناجمة عن الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والتدابير التي وُضعت لاحتوائها.

يُقدّر أن 45 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من الهزال، وهو أكثر أشكال سوء التغذية فتكا، ويزيد من خطر وفاة الأطفال بحوالي 12 مرة. ويعاني 149 مليون طفل آخر دون سن الخامسة من توقف النمو والتطور بسبب النقص المزمن في العناصر الغذائية الأساسية في وجباتهم الغذائية، بينما يعاني 39 مليون طفل من زيادة الوزن⁹.

⁸ – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021. تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما، منظمة الأغذية والزراعة، متاحة على الموقع: <https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106332>

⁹ – نفس المرجع.

يضاف إلى ما سبق، لا تزال الحرب في أوكرانيا تؤدي إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي و التغذية العالمية، يصحبها ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والأسمدة وتقلبها، والسياسات التجارية التقييدية، والاضطرابات في سلاسل الإمداد. و برغم تراجع أسعار الغذاء العالمية واستئناف تصدير الحبوب من البحر الأسود، يظل الغذاء بعيدا عن منال الكثيرين نتيجة لارتفاع الأسعار وصدمات الأحوال الجوية . وتشير التوقعات إلى أن أعداد الذين يواجهون انعداما حادا في الأمن الغذائي في أنحاء العالم ستواصل الارتفاع. ولا تزال أسواق الأسمدة متقلبة، ولا سيما في أوروبا، حيث أدى نقص إمدادات الغاز الطبيعي وارتفاع أسعاره إلى قيام عدد كبير من منتجي اليوريا والأمونيا بوقف عملياتهم. وقد يؤدي هذا الأمر إلى انخفاض معدلات استخدام الأسمدة في موسم زراعة المحاصيل التالي، الأمر الذي من شأنه إطالة أمد تأثير الأزمة وزيادته عمقا.¹⁰

IV- واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

في ظلّ المخاوف المتزايدة من أزمة غذائية دولية، ونقص الإمدادات العالمية في مجال القمح والذرة والشعير والمواد الاستهلاكية، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، قرّرت الجزائر حظر تصدير سلع غذائية على رأسها القمح والزيت والسميد والعجائن وكل مشتقات القمح. جاء قرار الجزائر بحظر صادرات سلع واسعة الاستهلاك، كردة فعل استباقية في حال نقص المعروض في مادة القمح والذرة والشعير، وارتفاع الطلب العالمي حول القمح، حفاظاً على مخزون من السلع الاستراتيجية، وقدرة الحكومة على إدارة الأزمة.

في هذا السياق، ونتيجة الحرب بين روسيا وأوكرانيا اللتان تؤمّنان أكثر من 29% من صادرات القمح العالمية، وتظهر بيانات أسعار المواد الغذائية والفلاحية والمواد الأولية أن هناك ارتفاعاً محسوساً وصلت إلى مستويات عليا. ونتيجة لما سبق، يتوقع خبراء انكماشاً في نمو الاقتصاد العالمي، وبسبب العقوبات على روسيا، وعدم تعافي دول العالم من التداعيات السلبية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد19، فإن الاقتصاد العالمي سيواجه ركوداً كبيراً، خاصة بعد

10 - كريستالينا غورغييفا وآخرون، البيان المشترك الثاني لرؤساء منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية بشأن أزمة الأمن الغذائي والتغذية العالمية، متاح على الموقع: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/09/21/pr22313-second-joint-statement-by-the-heads-of-fao-imf-wb-wfp-and-wto-on-the-global-food-security>

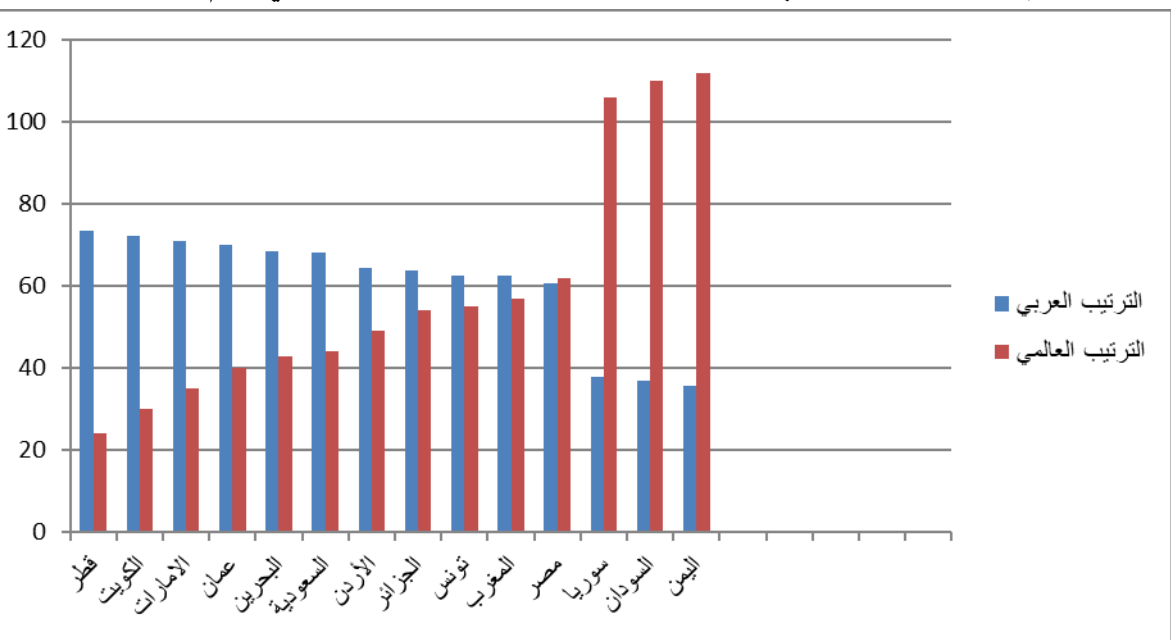
المخاوف من أن تشمل العقوبات الشركات الصينية، بسبب ارتباطها بروسيا، أو الهند بعد تحفظها من العقوبات ضد روسيا.

V- ترتيب الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي لعام 2021.

تسعى الجزائر إلى تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجاتها الغذائية، حيث نجد أن المؤشر العالمي للأمن الغذائي صنف الجزائر على رأس قائمة البلدان الإفريقية والثامنة عربيا وفي المرتبة 54 عالميا من بين 113 بلدا عبر العالم في سنة 2021 محسنة بذلك وبشكل محسوس تصنيفها المسجل سنة 2019.

وأضاف ذات المصدر أن هذا التحسن في ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2021 هو نتيجة حصولها على نقطة إجمالية تقدر بـ 63.9 نقطة من بين 100، أي 77.9 نقطة بالنسبة للانتفاع و58 نقطة فيما يخص الوفرة و62 نقطة للتنوعية والسلامة الصحية للأغذية وأخيرا 50.7 نقطة للموارد الطبيعية والصمود.¹¹

الشكل رقم (1): أداء الدول العربية ومنا الجزائر بناء على درجات الأمن الغذائي لعام 2021



المصدر: موقع Economist impact

VI- تحديات ورهانات تحقيق الأمن الغذائي الجزائري.

¹¹ - موقع: <https://impact.economist.com>

1- إنشاء البنك الوطني للبذور:

تم تأسيس هذا البنك في إطار النظرة الاستراتيجية للدولة للنهوض بفروع الاقتصاد كافة وبالأخص القطاع الفلاحي، وهو ما يعزز قدرة الدولة في مجالات عدة وبخاصة ما يتعلق منها بالبحوث العلمية والتطبيقات الحديثة والمبتكرة في مجال الزراعة، وهو ما يُنبؤ بأن الجزائر تسير بخطى واعدة لتأسيس الأمن الغذائي في ظل الظروف الجيواستراتيجية العالمية. وجاءت هذه الخطوة الهامة استجابة لنداءات أطلقها الخبراء الذين حذروا من تداعيات تغير المناخ على الأمن الغذائي في الجزائر، حيث أن هذا البنك يضم ستة آلاف سلالة نباتية من البقوليات الغذائية والعلفية ومختلف أنواع الحبوب إضافة إلى عشرين حاوية للسلالة الحيوانية كالأبقار والماعز والخرفان.

إن إنشاء البنك الوطني للبذور يأتي ضمن أهداف كبرى وضعتها السلطات العليا في البلاد لدعم قطاع الفلاحة الذي يُعَوِّل عليه للخروج من التبعية للمحروقات، حيث تملك الجزائر مساحات شاسعة صالحة للزراعة، وبهذا تضع الجزائر عبر تدشين بنك البذور لبنة جديدة لتعزيز الأمن الغذائي والسيادة الوطنية.

2- تحدي الأمن المائي

لقد ساهمت عدة عوامل في تفاقم مشكلة المياه في الجزائر، من أهمها العامل البيئي والمتمثل في التغير المناخي والاحتباس الحراري، الذي أدى إلى ظاهرة الجفاف، ونتج عن ذلك تناقص كبير في كمية سقوط الأمطار والثلوج، وبالتالي تدني واضح في الإيرادات المائية والذي له بالغ الأثر على عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي.

3- تحدي المعوقات التقنية

إن القطاع الفلاحي في الجزائر لا يزال إلى حد ما يعاني من غياب التكنولوجيا الحديثة وكذا نقص في الأدوية والمبيدات لمكافحة الأمراض التي تهاجم الانتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي

وهو ما ينعكس سلبا على الانتاج كما وكيفا وبالتالي عدم القدرة على الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية.

لقد أصبح الاعتماد على التكنولوجيا الزراعية الحديثة أمرا حتميا بهدف تعزيز القدرات التنافسية للزراعة الجزائرية، وتمكين الانتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنتهك الميزان التجاري.

4- تحدي زيادة الطلب على الغذاء

إن أساس هذا التحدي مرده مجموعة من العوامل أهمها:

- التزايد السكاني المستمر؛
- ارتفاع معدلات الكلب عن معدلات العرض؛
- قصور في النهوض بالقطاع الزراعي بالرغم من الامكانيات التي وضعتها الدولة تحت تصرف المزارعين

وللتغلب على هذا التحدي نجد أن الجزائر كرست صيغا عديدة للاستفادة من الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة، من أجل المساهمة في النهوض بالقطاع الفلاحي، ومن ضمن هذه الصيغ نجدة عقود الامتياز التي تُعد واحدة من صيغ استغلال أراضي الدولة في إطار الاستثمار الفلاحي.

5- إن من أهم التحديات التي من شأنها عرقلة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والتي وجب على الدولة إيجاد حل فوري لها هي قضية التنسيق بين قطاعي الفلاحة والتجارة، حيث يؤدي غياب التكامل والتنسيق فيما بينهما إلى نتائج سلبية.

6- يُضاف إلى ما سبق من تحديات، تحدي ضمان توفر الإمدادات الغذائية واستدامتها وبخاصة في ظل الظروف الراهنة من ارتفاع في تكاليف الإمدادات والاضطرابات التي تشهدهاها سلاسل الإمداد دون إغفال للنتائج المنجرة عن استمرار الحرب الروسية الأوكرانية

الخاتمة

يشهد العالم مؤخرا ظروفا جيوسياسية معقدة وارتفاع غير مسبوق في أسعار القمح وكل مستلزمات الصناعات الغذائية، حيث أشارات عديد التقارير العالمية إلى أن الأمن الغذائي العالمي في خطر، وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر قد اولت القطاع الفلاحي بالغ الأهمية في المنظومة الاقتصادية باعتباره جزءا من السيادة الوطنية

إن النهوض بالقطاع الفلاحي والذي من شأنه تحقيق الأمن الغذائي الجزائري وتعزيز السيادة الوطنية يستوجب اتخاذ إجراءات مستعجلة للتغلب على التحديات التي تعرفها الجزائر في ظل الأزمات العالمية الراهنة

وفي هذا السياق نجد أن الجزائر وضعت إستراتيجيات تنموية جديدة لفتح أبواب تنمية ناجحة. هذا إلى جانب المجهودات التي بذلتها الدولة، والرامية إلى تفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، من خلال اعتماد سياسات وبرامج حكومية خاصة بالتجديد الزراعي والريفي تحقيقا للأمن الغذائي.

النتائج المتوصل إليها

وتبعاً لما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- على الرغم من امتلاك الجزائر لمساحات هائلة قابلة للزراعة إلا أن مستوى الانتاج الزراعي فيها لا يزال دون المعدل المطلوب؛
- غياب التنسيق بين قطاعي الفلاحة والتجارة ساهم في وجود عقبات تسعيرية وأخرى تسويقية حالت دون الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي المحلي؛
- لا يزال القطاع الفلاحي في الجزائر يتسم بنوع من التخلف في مجال استعمال المكننة الزراعية اللازمة لتنمية المحاصيل الزراعية؛
- غياب تحفيزات حقيقية وملموسة للقطاع الفلاحي ساهم في هجرة اليد العاملة نحو قطاعات اقتصادية أخرى بحثا عن فرص أفضل؛
- إن الإرادة السياسية الجديّة بالدرجة الأولى هي التي يقع على عاتقها تهيئة البيئة المواتية لتحقيق الأمن الغذائي.

التوصيات:

- تعزيز الاستثمارات الزراعية وإشراك القطاع الخاص في العملية؛
- الاهتمام بالصناعات التحويلية والتي تلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي سواء عن طريق مساهمتها في الإنتاج الغذائي الأولي، أو عن طريق تصنيع المنتجات الغذائية وتحويلها إلى سلع استهلاكية.
- توسيع مجالات التعاون مع مراكز بحثية دولية لتعزيز عمل واستدامة بنك البذور الذي أنشئ مؤخرا بهدف تحقيق النتائج المرجوة من وراء إنشائه؛
- العمل على تعزيز وتوسيع الاعتماد على التكنولوجيا الزراعية الحديثة لتحسين المنتج الزراعي دون إغفال للجانب العلمي من خلال الاعتماد على الزراعة الذكية؛
- العمل على إيجاد التنسيق والتكامل بين قطاعي الفلاحة والتجارة وبخاصة ما تعلق بالآليات التسعيرية والتسويقية تجنباً للمضاربة وغيرها من التصرفات التي من شأنها عرقلة تحقيق الأمن الغذائي.

المراجع:

1. حسين سلمان جاسم البغدادي، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وامكانات تحقيقه، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، جامعة القادسية، 2014.
2. سالم توفيق النجفي، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 1999.
3. بن عيسى كمال الدين، كبري فتيحة، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، 2018.
4. هاجر خالفة، الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 4، العدد 2، جامعة عنابة، 2017.
5. محمد صالح حاتم، الفرق بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، مقال متاح على الموقع: <https://althawrah.ye/archives/706250>، تاريخ الاطلاع، 2022/09/25.
6. عبد الغفور أحمد، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2008.
7. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021. تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما، منظمة الأغذية والزراعة، متاحة على الموقع: <https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106332>
8. كريستالينا غورغييفا وآخرون، البيان المشترك الثاني لرؤساء منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية بشأن أزمة الأمن الغذائي والتغذية العالمية، متاح على الموقع: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/09/21/pr22313-second-joint-statement-by-the-heads-of-fao-imf-wb-wfp-and-wto-on-the-global-food-security>
9. موقع: <https://impact.economist.com>